

## مقتطفات من الأبحاث المقدمة من الباحث القانوني المؤهل لشغل وظيفة وكيل نيابة

جرائم تزيف أوراق النقد وتزيف المسكوكات  
المنصوص عليها في قانون الجزاء الكويتي

### المقدمة:

تسلط تلك الدراسة الضوء على جرائم تزيف أوراق النقد وتزيف المسكوكات، المنصوص عليها في قانون الجزاء الكويتي، وتكمن أهمية تلك الدراسة في أن العملة هي الوسيلة الأكثر شيوعاً في التعامل اليومي، ومن ثم فإن في حمايتها والحفاظ عليها يضمن سلامة التعاملات اليومية، فضلاً عن أن تداولها وطرحها بين الأفراد يتطلب توفير غطاء كامل من الحماية، لذلك تحرص الدول على حماية عملتها، وتجعل تزيف أو تزوير أو تقليد عملتها جريمة، وتضع لها أشد العقوبات؛ ذلك أن الأفعال التي تنصب على العملة (أوراق النقد والمسكوكات) عن طريق تقليدها وتزييفها وتزويرها تُسبب ضعف الثقة فيها اقتصادياً والسبب في ذلك أن العملة هي أداة وفاء، ومقياس للقيم، ووسيلة لاختزانها؛ لذا فأى فعل إجرامي يقع على النقود فإنه يسلب الثقة بين الأشخاص في التعامل، لأن هذه الجرائم تمس حقوق الأفراد، كذلك فإن العملة مظهر من مظاهر سيادة الدولة، مما يُسبغ على هذه العملات صفة الرسمية العامة.

وعمل المشرع الكويتي على مواجهة تزيف الأوراق النقدية وتزيف في المواد من (263) وحتى (273) من قانون الجزاء الكويتي؛ وقد أحاط المشرع بكل صور التجريم الواقعة على العملة ووضع لها عقوبات تنسم بالشدة نظراً لزيادة هذا النوع من الجرائم في الآونة الأخيرة.

وتهدف الدراسة إلى التحذير من مخاطر هذه الجرائم وتأثيرها على الدولة والأفراد، وإلى بيان أركان تلك الجرائم وخصائصها والعقوبات المقررة لها.

وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ بحث وصف الجرائم والعقوبات المقررة لها وتحليلها وفقاً للقانون الجزائي الكويتي، وإيراد تطبيقات قضائية عليها كلما وجدت، واستخلاص النتائج التي تترتب على ذلك التحليل. وبدأ البحث ببيان مفهوم أوراق النقد والمسكوكات، وعرض للشرط المفترض في تلك الجرائم مبيناً أركان تلك الجرائم طرق تزيف العملات المعدنية والورقية في المبحث الأول منه، أما في المبحث الثاني فخصصه لبيان الجرائم الملحقة بتزيف أوراق النقد وتزيف المسكوكات، وفي المبحث الأخير رصد العقوبات والأعداز المخففة والمعفية منها.

### المبحث الأول

جريمة تقليد وتزوير وتزيف أوراق النقد والمسكوكات

لا ريب أن لأوراق النقد والمسكوكات أهمية كبيرة، سواء في العصور القديمة أو الحديثة، فيجب على الكافة المحافظة عليها، وحسن استغلالها والتصرف فيها، وعدم إتيان أي فعل من شأنه التأثير على صورتها، ذلك أن التلاعب بالعملة يدخل في باب الغش والاحتيال والخداع، الذي قد يقع فيه الشخص العادي، وكل هذه الأعمال محرمة في الإسلام. وتحريم الغش قد ورد في كتاب الله في قوله تعالى: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ {وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ (1) الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (2) وَإِذَا كَالُواهُمْ أَوْ وَزَنُواهُمْ يُخْسِرُونَ (3) أَلَا يَبْظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ (4) لِيَوْمٍ عَظِيمٍ (5) يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (6) سورة المطففين} الآية رقم (6-1)، كما ورد في هدي النبي ﷺ ما يثبت أن الغش يعتبر من الأعمال المنافية للإيمان؛ حيث قال رسول الله: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ؛ فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» وعلى ذلك جرّم المشرع الكويتي الأفعال المؤثمة التي تنصب على أوراق النقد والمسكوكات، في المواد من (263) إلى (273) من قانون الجزاء الكويتي.

ويرى الباحث أن المشرع قد أحسن صنفاً عندما ساير النصوص القانونية الحديثة، وفرق وهو يعالج تقليد وتزيف وتزوير العملات بين العملات الورقية، وأفرد لها المواد من (263) حتى (267)، ووضح العملات المعدنية "المسكوكات" المقلدة أو المزورة أو المزيفة، ووضع لها مواد تجريم من (268) حتى (273)، مخالفاً بذلك نهج المشرع المصري الذي لم يُفرّق بين العملات المعدنية أو الورقية؛ حيث أدرك المشرع الكويتي أن لكل من العملات الورقية أو العملات المعدنية خصائص تختلف عن الأخرى.

• مفهوم أوراق النقد والمسكوكات:

**أولاً: أوراق النقد:** عرفت المادة (263) من قانون الجزاء الكويتي أوراق النقد بأنها: "عبارة عن كل سند يصدره البنك أو الحكومة، أياً كانت جنسيتها، تحمل في طياتها تعهداً بدفع مبلغ من النقود إلى حاملها، وذلك بمجرد الطلب؛ بقصد تداولها كعوض أو مقابل للنقود".

ثانياً: المسكوكات: وقد عرفت المادة (268/2) بأنها: "كل معدن أصدرته حكومة الكويت أو حكومة أجنبية وأعطته شكلاً خاصاً، وطرحته في التداول باعتباره نقداً". إذن المسكوكات هي النقود المعدنية التي تُشكّل، ويتعامل بها الناس في معاملاتهم الخاصة، ولكن لا يدخل تحت مفهوم المسكوكات الأوراق النقدية، ولا الأوسمة، ولا النقود الأثرية القديمة التي انقطع التعامل بها.

### المطلب الأول:

#### الشرط المفترض في الجريمة

مما لا شك فيه أن جريمة تقليد وتزييف وتزوير أوراق النقد وتزييف المسكوكات تقع على عملة متداولة قانوناً. والشرط المفترض لهذه الجريمة يقوم على أمرين لا بد من وجودهما وتحققهما:

الأمر الأول محل الجريمة "العملة" ويقصد بها النقود، ويُستمد تعريف النقود من وظائفها الاقتصادية، فهي أساساً تقوم مقام أداة الوفاء، وهي أيضاً ذات صلاحية للتداول العام في المجتمع؛ ولكل دولة عملتها الخاصة بها، والتي لا تصدر ولا يكون لها وجود إلا إذا كانت صادرة من الدولة، فالنقود هي وسيلة وفاء لدى كافة الأفراد والقطاعات في الدولة، ولا أهمية بعد ذلك لنوع العملة من حيث طبيعة الأفعال المعاقب عليها، فهي مشتركة بين أصناف العملات المختلفة، وإن كان يلزم أن تكون هذه العملة محلاً لجرائم تقليد أو تزوير أو تزييف العملة.

الأمر الثاني: محل الجريمة عملة متداولة قانوناً

العملة لا يكون لها أثر إلا إن كانت صادرة من الدولة، وأن تكون مطروحة للتداول القانوني، بمعنى أن القانون ألزم الأفراد بقبولها لسداد ديونهم، وجزاء هذا الالتزام هو استطاعة إجبار الأفراد عليه قانوناً، ومثال ذلك: سندات الحكومة، وإن كانت الدولة هي التي تجعل العملة لها قوتها القانونية عن طريق طرحها للتداول، وجعل الأفراد يلتزمون بها، فإن قامت الدولة بتجريدتها من قوتها عن طريق سحبها من التداول، أو قامت بإجراء إعلان لإعلام كافة الأفراد بانتهاء التعامل بها، فنتيجة هذا الشيء أن الحماية التي كانت تسبغ على العملة تنتهي، ولا حماية لها بعد ذلك.

### المطلب الثاني:

#### الركن المادي في الجريمة

لكل جريمة أركانها العامة، وهذه الأركان هي ما تقوم عليه الجريمة، ولا توجد إلا بها، والأركان العامة للجريمة حسب قانون الجزاء الكويتي هي الركن المادي، الركن المعنوي.

ويمكن أن نعرف الركن المادي بأنه: سلوك إجرامي عن طريق ارتكاب فعل مخالف للقانون، أو الامتناع عن القيام بفعل أوجب القانون القيام به، والذي ينقل الجريمة من عالم الخيال والتجريد إلى عالم الواقع والحقيقة.

وقد بينت المادة (263) من قانون الجزاء الكويتي صور الفعل الإجرامي الذي يعاقب عليه المشرع، وهذا الفعل إما أن يكون بالتقليد أو التزوير أو التزييف.

أولاً فعل التقليد:

فرق المشرع الكويتي بين الفعل المادي في جريمة تقليد أوراق النقد وجريمة تقليد المسكوكات، وأما المشرع المصري فقد حصر الجريمتين في مسلك واحد، ولم يفرق بين تقليد أوراق النقد وتقليد المسكوكات، وهذا الحصر قد ورد وفقاً لنص المادة (202) من قانون العقوبات المصري التي نصت على: "يعاقب بالسجن المشدد كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانوناً في مصر أو في الخارج".

وبالنسبة لفعل التقليد المنصّب على أوراق النقد: يتم عن طريق صنع ورقة نقد مشابهة لورقة النقد الصحيحة المتداولة قانوناً، والتقليد بهذا المعنى يتحقق بطبع أوراق بنفس البيانات والرسوم والألوان التي توجد في العملة الورقية الصحيحة، وقد أتمها المشرع الكويتي وفقاً لنص المادة (263) في قانون الجزاء الكويتي: "كل من قلد أوراق النقد بأن صنع ورقة تشبه أوراق النقد".

وعليه فقد قضت محكمة التمييز الكويتية بأن:

"جريمة تقليد أوراق النقد المنصوص عليها في المادة (263) من قانون الجزاء الكويتي تتحقق بصنع ورقة تشبه أوراق النقد الصحيحة، وذلك بقصد استعمال الورقة المقلدة في التداول، واستخلاص توافر القصد الجنائي في هذه

الجريمة أو انتفائه من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى، التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها .”

أما بشأن فعل التقليد المنصّب على المسكوكات: فيتم عن طريق صنع عملة معدنية مشابهة للعملة القانونية الصحيحة، ولكن لا يعتبر تقليداً صناعة قطع معدنية من ذات وزن وحجم النقود الصحيحة دون تغيير في أصلها؛ مثال على ذلك: وضع نقوش أو علامات عليها. وقد أتمّ المُشرّع الكويتي هذا الفعل بنص المادة (268) من قانون الجزاء الكويتي: “كل من قلد المسكوكات بأن صنع مسكوكاً يشبه المسكوكات الصحيحة...” وفي كل من الجريمتين يرجع الأمر لمعيار الشخص المعتاد في تقدير قبول العملة المقلدة في التعامل، وهذا أمر موضوعي يستقل به قاضي الموضوع ويرى هل هذا التقليد يندفع به الشخص العادي أو لا يندفع به. ويشترط كذلك أن تكون متداولة قانوناً.

إنّ تقليد العملة، سواء المعدنية أو الورقية، يتم عن طريق صنع أو اصطناع عملة تقليداً للعملة القانونية الصحيحة، أي مشابهة لها في شكلها ووزنها وحجمها، مهما كانت الطريقة التي استُخدمت في بلوغ التشابه، ولا فرق بين التقليد المتقن والتقليد غير المتقن، فيكفي لقيام الجريمة أن يكون مظهر العملة المقلدة مشابهاً للعملة الصحيحة، وأن يؤدي هذا التقليد إلى خداع الناس، ولو البسطاء منهم، فيقبلون العملة المقلدة في التعامل، ويمثل لهم إمكان تداولها بحسبانها عملة صحيحة. أما إذا انعدمت هذه المشابهة بحيث لم يندفع أحد بهذه العملة المقلدة فلا جريمة .

وفي هذا الصدد، قضت محكمة التمييز الكويتية بأن:

“لا يشترط لقيام جريمة تقليد أوراق نقدية بقصد استعمالها أن يكون التقليد متقناً بحيث يندفع به المدقق، بل يكفي أن يكون بين الورقة المقلدة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل، وأن تكون على نحو يندفع الناس، وكانت المحكمة قد خلصت - في نطاق سلطتها التقديرية - وفي منطق سائع وتدلّيل مقبول، إلى أن أوراق النقد المضبوطة، والتي انتهى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير إلى أنها مقلدة - من الممكن أن يندفع بها الأشخاص العاديون ويقبلونها في التعامل على غرار الأوراق الصحيحة، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى يكون غير قويم.”

ثانياً فعل التزوير:

لما كان التزوير في المحررات هو تغيير الحقيقة في بيان جوهري في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون، على نحو يحتمل معه حدوث ضرر، والشرط المفترض (محل الجريمة) في جريمة التزوير: هو تغيير الحقيقة في بيان جوهري في المحرر، سواء كان ذلك المحرر رسمياً أم عرفياً، والركن المادي هو تغيير الحقيقة في المحرر، سواء كان بالطرق المادية (الإضافة، الحذف، الاصطناع) أو المعنوية (إملاء بيانات كاذبة، انتحال شخصية الغير، إثبات واقعة غير صحيحة على أنها صحيحة)، والركن المعنوي يتوافر بتوافر القصد العام (العلم والإرادة)، وبضاف إلى ذلك قصد خاص وهو (نية استعمال المحرر).

أما المقصود في التزوير في جرائم أوراق النقد والمسكوكات هو إدخال التغيير على البيانات التي تحملها العملة؛ مما يكون من شأنه الإخلال بالثقة العامة، والتي تتخذ صورة الثقة من أنها تحتمل بيانات معينة يرتبط بها قبول في التعامل على أنها ذات قيمة محددة، ويعتبر التزوير تعديلاً في العملة غير الانتقاص من معدنها، وذلك بإحلال رقم محل آخر، أو كلمة محل أخرى، سواء أكانت العملة ورقية أو معدنية.

ومن ثم، فإن اصطناع عملة مقلدة يدخل في طريقة التقليد، أما في هذا الفرض، فإن المزور لم يصطنع عملة مشابهة، بل أتى إلى عملة صحيحة وأدخل عليها من التغييرات ما يُغيّر في قيمتها بتعريفها عما صدرت لأجله، ومن قبيل التزوير أن يُغيّر الفاعل في الرسم المنقوش، أو في العلامات، أو في الأرقام بطريقة من طرق التزوير المادي بالمحررات السالف بيانها، ويكون إما بالحذف أو الإضافة، أو الحذف والإضافة معاً، أو الاصطناع، أو بغيرهما من الطرق، فلم يشترط المشرع درجة معينة، أو وسيلة معينة، أو نوعاً معيناً للتغيير، واكتفى بمقولة إدخال التغيير، سواء على العملة المعدنية أو الورقية، والعلة في ذلك ظاهرة، وهي قصد حماية العملة من العبث، ومن ثم لا يهّم من بعد مكان حدوث التغيير، وسواء كان بنقص قيمة العملة أو زيادتها، وسواء مس النقود أو الأرقام، وهذا عكس التزوير في المحررات، فالقانون حصرها بطرق مادية ومعنوية محددة، ولا يحول دون وقوع الفعل ألا يمس الجاني بفعله قيمة المعدن الذي طرأ عليه التزوير، ويؤخذ فيما يتعلق بتوافر التزوير نفس المعيار الذي يؤخذ به في حالة التقليد السالف شرحها، وهو معيار الرجل المعتاد؛ أي هل يندفع الشخص العادي بتغيير حقيقة العملة، سواء كانت المسكوكات ورقية (أوراق النقد) أم لا، وفعل التزوير يستوي وقوعه على العملة المعدنية أو الورقية.

ثالثاً: فعل التزييف:

هو اصطناع أو تغيير في عملة قانونية مع وجود نية واضحة لخداع شخص ما، بانتقاص شيء من معدن العملة، أو بطلانها بطلاء يجعلها شبيهة بعملة أخرى أكثر منها قيمة.

والفرق بين التقليد والتزييف:

أن التقليد ينتج عملة غير صحيحة لم يكن لها من قبل وجود، في حين يفترض في التزييف أنه يقع على عملة صحيحة أصلاً أدخل التشويه عليها، كما أن التقليد متصور إزاء عملة معدنية أو ورقية، في حين لا يتصور التزييف إلا بالنسبة لعملة معدنية عن طريق الانتقاص والتمويه.

وفي هذا الصدد، قضت محكمة التمييز الكويتية على أن:

“جريمة التزييف في معناها العام على أوراق النقد المنصوص عليها في المادة (263) من قانون الجزاء الكويتي تتحقق: إما بطريق التقليد؛ وذلك بصنع ورقة تشبه أوراق النقد الصحيحة، وإما بطريق التزوير؛ وذلك بإدخال تغيير على ورقة نقد صحيحة، أيًا كان التغيير، وذلك بقصد استعمال الورقة المقلدة أو المزورة في التداول.”

و لفعل التزييف صورتين هما: الانتقاص والتمويه.

1- الانتقاص:

ويعني سلب العملة جزءاً من مادتها؛ مما يؤدي إلى الانتقاص من القيمة الحقيقية لمعدنها تبعاً لإنقاص وزنه، ومن وسائل الانتقاص: أخذ الفاعل جزءاً من العملة بواسطة ميرد أو مقراض، أو ماء الحل، أو أية آلة أخرى .

2- التمويه:

وهو إعطاء العملة مظهر عملة أكبر قيمة، أي طلاؤها بطلاء ذي لون شبيه بلون مسكوك آخر أكبر قيمة، ولكن من ذات حجم مماثل أو متقارب، وهناك عدة أمثلة على أفعال التمويه، منها: بطلاء عملة نحاسية بلون أبيض لتصبح مماثلة في مظهرها لعملة فضية من ذات الحجم، ويتحقق التمويه بالطلاء ولو لم يمس الجاني النقوش التي تحملها العملة.

وقضت محكمة التمييز على أنه:

“ إذا كان قسم من أوراق النقد موضوع الاتهام – ضبطت بمسكن المتهم – قد ثبتت من تقرير إدارة مكافحة التزوير أن الطباعة بها غير واضحة، والتزييف فيها واضح يسهل على الشخص العادي معرفته، فإنه يكون من قبيل التزييف المفصوح الذي لا تقوم به جريمة تزييف أو تقليد العملة، كما هي مُعرّفة به في القانون، ويكون ما أبداه المتهم من دفاع في خصوصها صحيحاً، ويتعين كذلك استبعاد هذه الأوراق من وصف التهمة، وعدم مؤاخذه المستأنفين عما أسند إليهما فيها من تقليدها.”

-لحظة تمام الركن المادي:

يعد الركن المادي لهذه الجرائم تاماً بارتكاب أي فعل من أفعال التقليد أو التزوير أو التزييف، وتحقق النتيجة في حال وجود عملة مقلدة أو مزورة أو مزيفة، ولكن لا يعتبر من عناصر هذا الركن أن تستعمل العملة أو تروج، فقد فصل المشرع بين أفعال التزييف والتزوير والتقليد، وبين نية استعمال العملة أو ترويجها، وخير مثال عندما فصل المشرع بين تزوير المحررات واستعمال المحرر المزور، والعلة في ذلك أن هذه الأفعال تمثل المرحلة الأكثر صعوبة في المشروع الإجرامي.

-الشروع في هذه الجرائم :

الشروع بها يتخذ صورة الجريمة الموقوفة دون الجريمة الخائبة، إذ أن مجرد إعداد آلات التزييف وأدواته ومواده الأولية، أو من باب أولى مجرد حيازتها؛ هو عمل من الأعمال التحضيرية التي أدرجها المشرع الكويتي تحت طائلة العقاب بنصوص تجريبية محددة.

وقد قضت محكمة النقض المصرية في حكم لها بأن :

“من المقرر أن جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية تتحقق بقيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة، وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى، ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد.”

**المطلب الثالث:**

القصد الجنائي في الجريمة

القصد الجنائي: يعد متوافراً إذا ثبت اتجاه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الفعل المكوّن للجريمة، وإلى إحداث النتيجة التي يعاقب القانون عليها في هذه الجريمة، وعلى ذلك فإن جرائم تزييف وتقليد وتزوير العملة من الجرائم العمدية، ومن ثم يتخذ ركنها المعنوي في صورة القصد الجنائي، أي العلم والإرادة، ولا يُكتفى بتوافر القصد

العام، بل إنه من اللازم أن يتوافر بجانبه قصد جنائي من نوع خاص، وهو "نية" يقوم بها القصد الخاص في جريمة تزيف وتقليد وتزوير أوراق النقد والمسكوكات.

أولاً: القصد العام: يُقصد به اتجاه إرادة الجاني نحو ارتكاب السلوك المكون للجريمة، وإرادة النتيجة مع العلم بجميع العناصر الداخلة في تكوينها، ويعتبر القصد العام أمراً ضرورياً لقيام المسؤولية الجزائية في جميع الجرائم العمدية، فالقصد بهذا المفهوم يشتمل على عنصرين هما: الإرادة والعلم.

1- العلم: يجب أن يعلم الجاني أن هذا الفعل (التقليد أو التزييف أو التزوير) ينصب على عملة وطنية أو أجنبية متداولة قانوناً، فإن جهل ذلك فاعتقد أن فعله ينصب على ميدالية أو قطعة حلي، أو سند حكومي أو سهم، أو ورقة تجارية، أو اعتقد أن العملة الأجنبية التي تناولها فعله قد أبطل التعامل بها وصارت مجرد سلعة، فإن القصد لا يتوافر لديه لانتهاء العلم لدى الفاعل، فلا يمكن معاقبته على ما قام به؛ ذلك أن عنصر العلم هو من أهم الأركان العامة لقيام الجريمة.

2- الإرادة: يجب أن تتجه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل التقليد والتزوير على أوراق النقد والمسكوكات، بالإضافة لفعل التزييف الذي ينصب على العملة المعدنية "المسكوكات"، فإذا وقع منه هذا الفعل بإهمال، كما إذا انسكب على العملة مطول كيميائي نتيجة إهمال المتهم فغيّر لونها، بحيث اكتسبت لون عملة أكثر قيمة، لا تقع الجريمة لانتهاء القصد، كذلك ينتفي القصد إذا كان المتهم يعتقد أن العملة محل الفعل لم تعد متداولة قانوناً.

ولا مندوحة من القول أنه لا عبرة - تطبيقاً للقواعد العامة - بالبائع الذي حمل المتهم على فعله، فليس بشرط أن يكون الإثراء غير المشروع باعته، وإنما قد يكون باعث الجاني خبيثاً؛ كأن يقصد الإضرار بالاقتصاد الذي تقوم عليه الدولة، أو الحصول على المال لتمويل حركة سياسية.

ثانياً: القصد الخاص:

يُقصد به: نية تتصرف إلى غرض معين أو مدفوعة بباعث معين، كذلك بأنه: نية تتولد لدى الجاني لتحقيق الغاية المرجوة، إذن القصد الخاص هو ذلك القصد الذي يتطلب المشرع فيه بالإضافة إلى العلم والإرادة نية تحقيق نتيجة معينة، وهي استهداف تحقيق غاية يحددها القانون ويُجرّمها؛ ذلك أن رغبة الجاني بارتكاب الجريمة هي غاية معينة من وراء هذا الفعل المجرم والمخالف للقانون بشكل قطعي، وهذه الغاية مزروعة في نفس كل مجرم أراد القيام بعمل مؤثم، وهذا القصد الخاص ينحصر في الجرائم العمدية فقط دون الجرائم غير العمدية، ذلك أنه في الجرائم الأخيرة لا يريد الفاعل تحقيق نتيجة معينة.

مثال على ذلك: القصد الخاص المطلوب بجريمة السرقة، فإنه لا يكفي لتحقيقها أن تتصرف إرادة الجاني لاختلاس المال مع علمه بملكية الغير له، وإنما يلزم أن يتوافر لديه نية تملك هذا المال، فإن لم يتوافر هذا القصد الجنائي الخاص لم توجد الجريمة.

بالإضافة إلى القصد العام في جريمة تقليد وتزوير أوراق النقد وتزييف المسكوكات، تطلب المشرع قصداً خاصاً في هذه الجريمة:

أ. نية استعمال الورقة المقلدة أو المزورة، فلا تقوم الجريمة إذا ثبت أن المتهم قد قام بالفعل بإجراء تجربة علمية، أو لإثبات مهاراته في التقليد، أو لإشباع ميول فنية. وهذا ما ورد بنص المادة (263) من قانون الجزاء الكويتي: "كل من قلد أوراق النقد بأن صنع ورقة تشبه أوراق النقد الصحيحة أو زورها؛ بأن أدخل على ورقة نقد صحيحة تغييراً، أيّاً كان، وذلك بقصد استعمال الورقة المقلدة أو المزورة في التداول".

ب. نية استعمال المسكوكات المزيفة في التداول، وهذا ما ورد بنص المادة (286) من قانون الجزاء الكويتي: "كل من قلد المسكوكات بأن صنع مسكوكاً يشبه المسكوكات الصحيحة، أو زورها بأن أنقص قيمتها المعدنية بوساطة مبرد أو مقراض، أو ماء الحل، أو غير ذلك، أو طلاها بطلاء يجعلها شبيهة بمسكوك أكبر منها قيمة وهو قاصد أن تستعمل في التداول باعتبارها مسكوكات صحيحة".

الخلاصة أن قوام هذا القصد "نية دفع العملة غير الصحيحة في التعامل، أي بقصد طرحها للتداول العام على أنها صحيحة".

وعلى الرغم من ذلك، فإن لم يقم الجاني بطرح هذه العملة للتداول، فلا مفر من العقاب، حيث يعتقد أنه سينجو من ألم العقاب، فبمجرد قيامه بأفعال التقليد أو التزييف أو التزوير تقوم عليه جريمة مستقلة عن جريمة تزوير هذه العملات، وهي جريمة حيازة عملة مزيفة.

#### المطلب الرابع:

طرق تزييف العملات المعدنية والورقية

الأشخاص المُزَيّفون يعتمدون على مهاراتهم لتزييف العملات، وعلى هذا فإن لكل عملة طريقة معينة لتغيير حقيقتها، فهناك طرق معينة لتزييف العملات الورقية، وطرق وكيفيات معينة لتزييف العملات المعدنية.  
**أولاً: تزييف العملات المعدنية:**

1-التزييف بالسك:

هذا الأسلوب من التزييف يشبه إلى حد ما أسلوب سك العملات الصحيحة، مع الفارق الكبير في إمكانات صناعة النقود الصحيحة وإمكانات التزييف، وتتلخص الطريقة في صهر السبيكة المعدة للتزييف، ثم تصب وهي منصهرة في أشكال معينة يسهل طرفها وتقطيعها إلى قطع مستديرة في حجم القطعة المراد تزييفها، ثم توضع كل قطعة من هذه القطع بين قالبين معدنيين حُفر على أحدهما الرسوم والنقوش الموجودة على وجه القطعة، وعلى الآخر الرسوم والنقوش والكتابة على ظهرها، ثم يُطرق على القالب العلوي بشدة حتى تأخذ قطعة المعدن شكل العملة، ثم تعمل لها الشرشرة الجانبية بالمبرد أو بآلة أخرى أعدت لهذا الغرض.

2-التزييف بالصب:

هذه الطريقة يلجأ إليها غالبية مزيفي العملة المعدنية؛ وذلك لسهولة تناولها، ولأن الأدوات المستعملة فيها متوفرة لدى محترفي صناعة سبائك المعادن. والأدوات قسماً: أدوات رئيسية وأدوات مساعدة، والأدوات الرئيسية هي التي يعتبر وجودها أساسياً لقيام عملية التزييف.

ومن الأدوات الرئيسية التي تتطلبها هذه العملية

القالب: ويصنع القالب عادةً من الجبس أو الحمرة أو غيرهما، ثم المواد المشابهة، ويتكون القالب من شقين يحتوي أحدهما على الكتابة والرسوم الموجودة بوجه العملة، ويحوي الآخر الكتابة والرسوم الموجودة بظهرها. الشق الآخر يحتوي على قناة للتهوية لتسهيل عملية خروج الهواء عند عملية الصب، حتى يضمن المزيف امتلاء الفراغ كله بالمعدن المنصهر، وحتى لا يكون هناك مجال لوجود فقاعات هوائية محصورة داخل القالب تشوه وجه سطح العملة.

السبيكة: يراعي المزيف في السبائك التي يستعملها في تزييف العملات التقارب اللوني بينها وبين لون العملة المدنية المراد تزييفها، وأن تكون ذات درجة انصهار في متناول قوة الموقد المستعمل.  
ثانياً: تزييف العملات الورقية:

جريمة تزييف العملات الورقية من الجرائم التي تتوقف على مواهب وبراعة الجاني، وما يستطيع أن يوفره من إمكانات كي يسخرها في ارتكاب جريمته الخبيثة، ومحاولة الوصول بها إلى درجة من الإتقان تكفل لها الرواج، وتختلف طريقة التزييف من شخص إلى آخر، ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

1-تزييف العملات الورقية بالرسم: ويقوم هذا الأسلوب على إبداع ومهارة الشخص وما أوتي من مواهب في فن الرسم اليدوي والزخرفة، وتسير عملية التزييف بوسائل أقرب ما تكون إلى وسائل تزوير المخطوطات والتوقيع، وهي: التقليد النظري .

2-تزييف العملات الورقية بالطباعة: هذه الطريقة أكثر شيوعاً واستعمالاً لدى المزيفين في جريمة تزييف أوراق النقد، وأكثر خطورة من أسلوب التزييف بالرسم اليدوي، ويرجع ذلك إلى إمكانية إنتاج كميات كبيرة من العملات المزيفة، فضلاً عما قد يستطاع عن طريق هذا الأسلوب من الحصول على مستوى أعلى درجة، وأكثر إتقاناً، بالإضافة إلى ما توحى به عملية الطباعة في حد ذاتها من الثقة في نفوس الجماهير، وتؤدي هذه الثقة إلى القبول بالتعامل بها.

ومن الأدوات أو المواد الأساسية للقيام بعملية تزييف أوراق النقد بالطباعة: الأكلاشيات، وآلة الطباعة والألوان، والآلات الترقيم، والورق.

**المبحث الثاني:**

الجرائم الملحقة بتزييف أوراق النقد وتزييف المسكوكات

أورد المشرع في قانون الجزاء الكويتي نصوصاً أئمت الجرائم التابعة لتزوير وتزييف وتقليد المسكوكات وأوراق النقد، وقد أدرجها في المواد (264) و(265) و(269) و(271) من قانون الجزاء الكويتي.

المطلب الأول:

جريمة إدخال العملة المقلدة أو المزورة أو المزيفة في الكويت أو ترويجها أو حيازتها واستعمالها وتداولها  
أولاً: محل الجريمة:

موضوع هذه الجنايات أن تكون العملة ذات تداول قانوني سبق تقليدها أو تزيفها أو تزويرها، سواء ورقة نقد أو مسكوكات؛ حيث يجب أن يكون الفعل المكون للركن المادي على عملة ورقية مقلدة، أو مزورة، أو معدنية مقلدة، أو مزورة، أو مزيفة.

ثانياً الركن المادي:

يتخذ الفعل الإجرامي في هذه الجنايات ثلاث صور وهم:

الصورة الأولى: حيازة ورقة نقدية أو مسكوكات مقلدة أو مزورة أو مزيفة لاستعمالها أو تداولها:

الحيازة هي عبارة عن بسط سلطان الحائز على شيء معين بأي صورة كانت، مع علمه وإرادته، ولو لم يكن هذا الشيء تحت السيطرة المادية لصاحبه، أو كان محرز الشيء شخصاً آخر، أو بوضع يده عليه على سبيل التملك والاختصاص، ولو لم تتحقق الحيازة المادية، وإنما فقط الحيازة المعنوية.

ويعاقب المشرع الكويتي على مجرد حيازة العملات الورقية والمعدنية غير الصحيحة والوهمية من قبل المزيفين لاستعمالها وطرحها للتداول بين الناس في السوق، وتوسع المشرع في هذا الأمر؛ حيث عاقب أي شخص يحوز هذه العملة غير الصحيحة، ولو لم يكن هو الفاعل الأصلي في تقليد أو تزوير ورقة النقد، أو تقليد أو تزوير أو تزيف المسكوكات، مع علمه بتزيف ورقة النقد أو المسكوكات .

ويقصد في الحيازة بهذا الموضوع هو مفهوم الحيازة بمعناه الواسع الذي يمتد أيضاً إلى اليد العارضة على العملة غير الصحيحة، وسأوى المشرع بين من يحوز العملة المقلدة أو المزورة أو المزيفة بنفسه أو بواسطة غيره، فتقوم الجريمة ولو اقتصر فعل الجاني على السيطرة على العملة وهي في حوزة شخص آخر، فإذا اقتصر دور الجاني فقط على السيطرة على العملة وهي بيد شخص آخر، فهذا يندرج تحت السيطرة المعنوية التي يقصد بها أن يكون للجاني ملك واختصاص على هذه العملة، ولو كانت بيد شخص آخر غير الجاني، أما السيطرة المادية والمعنوية معاً، فتعني أن الجاني له سيطرة على العملة بأنها تحت حوزته، وبياشر الأعمال المادية عليها، يضاف إليها نية تملك هذه العملة.

الصورة الثانية : ترويج العملة:

يقصد بالترويج دفع العملة غير الصحيحة للتداول بقصد التعامل بها، والدفع في التعامل يعني جعل الجاني العملة تحت سيطرة شخص آخر، بحيث يستطيع أن يتصرف فيها وفق ما يريد، وصيرورة العملة موضوعاً للتداول، وهي الغاية من التقليد أو التزوير أو التزيف، وفيه تتركز النية المحددة أو القصد الجنائي الخاص. والأصل فيمن يتلقى النقود المزيفة أن يجهل عيوبها، ولكن إن كان عالماً بعيوبها وقبلها مع ذلك قامت الجريمة، وفي الغالب يتلقاها نظير مقابل قليل.

ويتحقق الترويج بإنفاق الأوراق النقدية المقلدة أو المسكوكات المقلدة أو المزيفة في البيع والشراء، وفي المصارف، مع العلم بأنها مقلدة أو مزيفة، وأيضاً يتم الترويج متى قبلت العملة للتداول، فمن يقبل قطعة نقود وهو يعلم أنها مزيفة بنية التعامل بها، ثم يتعامل بها بالفعل يعدّ مروجاً لها، ولا فرق بين أن يتم الترويج داخل دولة الكويت أو خارجها.

-الشروع في الترويج:

الشروع المعاقب عليه بهذا الفعل - طبقاً للقواعد العامة كما قلنا - بأن تقوم جريمة ترويج العملة بمجرد قبولها للتعامل، وأما إذا استنفذ الجاني أفعاله ولم تتحقق النتيجة بسبب خارج عن إرادته، فهذا الأمر شروع بالترويج، فمن أهم صور الشروع في فعل الترويج مثلاً:

1- أن يُضبط الجاني وقت تقديم العملة.  
2- أن يُسلم الجاني العملة المزيفة أو المقلدة أو المزورة لشخص آخر يتعامل معه بحسن نية، فينكشف أمر الجاني بتزيفها أو تقليدها أو تزويرها.

لكن مجرد قبول عملة زائفة بنية ترويجها يعد عملاً تحضيرياً لا عقاب عليه؛ حيث إنه لم يقم بعمل مادي يمكن أن يصف هذا الفعل بالشروع.  
وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأن:

”يعد شروعاً في ترويج مسكوكات مزيفة أن يتسلم الجاني مبلغاً من آخر، ثم يدسّ فيه قطعة عملة مزيفة ويتظاهر برفض قبولها طالباً استبدالها بقطعة صحيحة.“

وقضت محكمة التمييز الكويتية في حكم من أحكامها بأن:

” عدم ضبط الجاني أثناء ترويج أوراق مالية مقلدة، أو عدم ضبط تلك الأوراق بحيازته لا ينفي قيامه بارتكاب جرائم ترويج واستعمال أوراق مالية مقلدة.“

كما قضت محكمة التمييز الكويتية مبدأً على أن:

“ جريمة تزوير عملة مقلدة أو مزورة مؤثمة بالمادة ( 264 ) و( 269 ) من قانون الجزاء الكويتي المارّ بيانه تحت عنوان: “تزييف أوراق النقد وتزييف المسكوكات”، وكان التزييف في معناه العام يشمل طريقتي التقليد أو التزوير، سواء كانت العملة ورقية أو معدنية، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تزوير عملة ورقية مزيفة وعاقبه عنها طبقاً لمادة الاتهام (264) من قانون الجزاء، التي طلبت النيابة العامة معاقبته بموجبها؛ فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون، ويضحى منحى الطاعن في هذا الشأن غير مقبول.”

الصورة الثالثة: إدخال العملة غير الصحيحة في الكويت أو إخراجها منها: يجرم المشرع مجرد إدخال العملة المقلدة أو المزورة أو المزيفة إلى الكويت أو إخراجها منها، وإدخال العملة المزيفة إلى الكويت أو إخراجها منها جريمة قائمة بذاتها، ومستقلة عن جريمة التقليد أو التزوير أو التزييف.

والمقصود بإدخال العملة غير الصحيحة: نقل العملة المزيفة من أي دولة كانت لتتجاوز الحدود السياسية لإقليم دولة الكويت؛ لإدخالها للكويت أو لإخراجها من إقليم دولة الكويت وإدخالها بدولة أخرى؛ لتتم حيازة أو تداول العملة، أو أي غاية يستهدفها الجاني، ويكتفي المشرع بمجرد تحقق الركن المادي للجريمة، يستوى الأمر بعد ذلك أن يكون فعل الإدخال على عملة كويتية أو أجنبية غير صحيح ما دامت متداولة قانوناً، ولم يشترط المشرع أن تكون غاية الجاني من فعل الإدخال قصد تزوير العملة، سواء ورقة نقد أو مسكوكات، بل تقوم الجريمة بمجرد الإدخال، وينبغي على ذلك أنه لا يشترط لمن يقوم بإدخال العملة إلى البلاد أنه قد اشترك بأي فعل ينصب على العملة الصحيحة ويقابلها إلى عملة غير صحيحة، أو يكون على علم بمصدر العملة المزيفة أو المقلدة أو المزورة، بل اكتفى المشرع بإدخالها إلى البلاد مع توافر القصد الجنائي، فالمشرع غايته أن يحمي العملة الصحيحة في الدولة، ومعاقبة أي شخص يُدخل عملة غير صحيحة لأي سبب كان.

حيث قضت محكمة التمييز الكويتية بأن:

“المادة (264) من قانون الجزاء إذ تنص على أن كل من استعمل أو تداول أو روج على أي نحو كان، أو أدخل في البلاد ورقة نقد مقلدة أو مزورة مع علمه بتقليدها أو بتزويرها؛ يعاقب...”، تدل بصريح عبارتها على أن فعل إدخال ورقة النقد المقلدة أو المزورة إلى البلاد، مع العلم بذلك يتحقق بمجرد إحدي صور الجرائم المؤثمة بها، دون أن يكون ذلك مقترناً بقصد التزوير، فإن ما يثيره المتهم الثاني من عدم توافر هذا القصد في حقه لا يكون له أثر.”

ثالثاً الركن المعنوي:

هذه الجرائم جميعاً من الجرائم العمدية، فيتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي، وقد اكتفى المشرع بالقصد العام، لكن القانون يتطلب في جريمة التزوير أن يكون الجاني عالماً بتزييف المسكوكات، أو تقليد وتزوير أوراق النقد وقت تسلمها، ثم تعامل بها على هذا الأساس، فلا يرتكب جريمة من تسلّم وتعامل بالمسكوكات أو بالأوراق النقدية غير الصحيحة إذا كان في وقت التسليم والتعامل معتقداً أن العملة صحيحة.

المطلب الثاني:

جريمة صنع أو إصلاح أو إدخال أدوات تستعمل في تقليد أو تزوير أو تزييف العملة محل الجريمة حدد الشارع محل جريمة صنع أو إصلاح أو إدخال أدوات تستعمل في تقليد أو تزوير أو تزييف العملة بأنه: “آلة أو أداة أو ورقة أو مادة، أيّاً كانت، تُستعمل في تقليد الأوراق النقدية أو تزويرها أو في تزييف المسكوكات.”

الركن المادي:

يتحقق الركن المادي لهذه الجريمة بقيام الجاني بفعل يتصف بسلوك إجرامي بحت؛ يتمثل في صنع أو إصلاح أو إدخال أدوات أو آلات أو معدات أو أجهزة أو أوراق، أو أي مادة مما تستعمل في تقليد أو تزوير أو تزييف العملة.

الركن المعنوي:

يقوم الركن المعنوي في جريمة صنع أو إصلاح أو إدخال أدوات أو أجهزة تستعمل في تقليد أو تزوير أو تزييف أوراق النقد والمسكوكات على قصد عام، وهو العلم والإرادة، وهذا ما بيّنه المشرع الكويتي، أي انصراف إرادة الجاني للقيام بهذا السلوك المادي المخالف للقانون، مع علم المتهم باحتمال استعمال تلك الأدوات أو الآلات أو الأجهزة أو المواد، وأنها مخصصة لصناعة العملات.

وفي ذلك، حكمت محكمة التمييز الكويتية بأن:

“نص المادة (265) صريح بعباراته لا محل معه للإجتهاد في أن المشرع يتطلب لقيام الجريمة -فضلاً عن القصد الجنائي العام- قصداً خاصاً هو علم الفاعل باحتمال استعمال الأدوات المذكورة في تقليد الأوراق النقدية أو



تزويرها، وهو قصد يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية، ومن ثم يجب قيام الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه.”

المبحث الثالث:

العقوبات والأعدار المخففة والمعفية منها في جرائم تزيف أوراق النقد وتزيف المسكوكات من المسلم به إذا ثبتت المسؤولية الجنائية للفاعل، فلا بد من إنزال العقوبة الجنائية المقررة لفعله، عن طريق النصوص المطابقة لتكليف هذا الفعل، والتي تتمثل في كونها الشق الثاني للقاعدة الجزائية التي تمتاز عن مثيلاتها من القواعد القانونية، ولكن في المقابل قد تتحقق بعض الأعدار القانونية أو القضائية التي تؤدي إلى إعفاء الجاني من العقوبة أو تخفيفها.

ولا مندوحة من القول بأن العقوبة لها عدة مفاهيم؛ لذا يمكن أن نعرفها بمفهومها التقليدي بأن العقوبة: هي ردة فعل اجتماعي تجاه المجرم الذي ثبتت مسؤليته الجزائية، أو يمكن القول بأنها جزاء ينطوي على ألم يحيق بالمجرم نظير فعله المخالف للقانون، ويتمثل هذا الألم في حرمان المحكوم عليه من حق من حقوقه، وعلى سبيل المثال: الحق في الحرية، أو الحياة، أو في مباشرة نشاطه الاجتماعي.

المطلب الأول:

العقوبات الأصلية والتبعية والتكميلية لجرائم تزيف أوراق النقد وتزيف المسكوكات أفرد المشرع الكويتي عقوبات لجميع جرائم تزيف أوراق النقد وتزيف المسكوكات المنصوص عليها في القانون رقم 16 لسنة 1960 بشأن قانون الجزاء الكويتي.

أولاً : العقوبات الأصلية:

العقوبة الأصلية هي تلك العقوبة التي يمكن تطبيقها بشكل منفرد دون تعليق تطبيقها على الحكم بعقوبة أخرى وتنقسم العقوبات الأصلية المطبقة في قانون الجزاء الكويتي والخاصة بالجرائم موضوع البحث إلى عقوبة الحبس المؤقت، عقوبة الغرامة.

الحبس المؤقت: يقصد به حجز حرية الإنسان مدة محددة من الزمن تتراوح ما بين 24 ساعة وخمس عشرة سنة المادة (62).

الغرامة: وهي “الزام المحكوم عليه بأن يدفع للدولة المبلغ الذي تُقدّره المحكمة طبقاً لنص القانون، ولا يجوز أن تقل عن سبعمائة وخمسين فلساً”. (مادة 64) وتطبيق ذلك :

نجد في المواد (263) و(264) و(265) و(268) من قانون الجزاء الكويتي، جعل المشرع عقوبة الحبس وجوبية، بينما عقوبة الغرامة تكميلية جوازية؛ إذن فلا يجوز أن يُحكم بالغرامة في مثل هذه الأحوال إلا مع عقوبة الحبس الأصلية؛ لأنها تكميلية جوازية بالنسبة للقاضي، ولا يجوز الحكم بها وحدها. أضف إلى ذلك أن النص ذكر الحد الأعلى للغرامة، ولذا فإن على القاضي أن يلتزم به.

وكذلك في المادة (269) و(271) من قانون الجزاء الكويتي، أدرج المشرع عقوبة الغرامة في هذه النصوص كعقوبة أصلية، ولكن تأخذ شكلاً جوازياً، بمعنى أنها تكون خاضعة للسلطة التقديرية للقاضي، إن شاء حكم بها أو حكم بغيرها، وعلى هذا فإن القاضي له مطلق الحرية والاختيار بحسب ما يراه مناسباً وأصلح لتحقيق ردع المتهم بتطبيق عقوبة الحبس أو الغرامة، أو كليهما معاً.

كما أن المادة (270) من قانون الجزاء، جعل المشرع عقوبة الغرامة أصلية ذات حد أعلى وأدنى مقرر عن طريق النص التجريمي، بحيث إنها لا تجاوزه ولا تقل عنه، ويكون للقاضي سلطة تقديرية بتحديد مبلغ الغرامة، أخذاً في ذلك درجة خطيئة الجاني، ومدى قوة مركزه المالي أو ظروفه الاجتماعية.

ثانياً العقوبات التبعية والتكميلية:

1-العقوبات التبعية: يقصد بها تلك العقوبات التي تترتب حكماً على القضاء ببعض العقوبات الأصلية، فهي - كما يدل اسمها - ظل للعقوبات الأصلية تتبعها، ولا توجد حاجة لأن ينص عليها القاضي في الحكم؛ إذ إنها تتبع العقوبة الأصلية بصورة آلية، ثم إن القاضي لا يستطيع أن يستبعد العقوبات التبعية بفقرة يضمنها الحكم.

2-الوضع تحت مراقبة الشرطة: قرر المشرع الكويتي عقوبة تبعية تطبق كإثر حتمي ومباشر دون حاجة إلى إقرار ذلك أو النطق به من قبل قاضي الموضوع في جرائم محددة على سبيل الحصر، من خلال المادة (74) من قانون الجزاء الكويتي، التي تنص على أن: “كل من يحكم عليه بالحبس مدة تجاوز سبع سنين، من أجل جنائية مخلّة بأمن الدولة، أو قرصنة، أو قتل، أو حريق، أو سلب، أو تزيف المسكوكات، أو تقليد أو تزوير الأختام

الرسمية، أو أوراق النقد، أو الأوراق الرسمية، يوضع حتماً تحت مراقبة الشرطة مدة تعادل نصف مدة عقوبته دون أن تجاوز خمس سنوات.”  
ثانياً: العقوبات التكميلية:

يقصد بهذه العقوبات: ما يتوقف توقيعها على نطق القاضي بها، سواء أوجب عليه القانون ذلك أو أجاز له، بمعنى أن القاضي إذا لم ينطق بها كان حكمه معيباً في حالة ما إذا كان القانون ينص أو يوجب تطبيقها باعتبارها عقوبة تكميلية.

• المصادرة: وهي عبارة عن إجراء يهدف إلى تملك السلطات العامة أموالاً أو مواد ذات صلة بجريمة ما قهراً عن صاحبها وبغير مقابل، والمصادرة كعقوبة تختلف اختلافاً كلياً عن بعض أنواع المصادرة التي قد تلجأ إليها الدولة، إذا ما حدثت بعض الظروف التي قد تضعف إمكانياتها المالية، كما في حالة الحروب، وهنا يجوز للدولة اللجوء إلى المصادرة بسبب هذه الظروف.

المطلب الثاني:

الأعذار المخففة والمغفية من العقاب

تبنى المشرع الجنائي الكويتي مجموعة من الأعذار التي من شأنها إن تحققت أن تؤدي إلى الإعفاء من العقوبة بشكل كلي أو تخفيفها، فالمشرع الجنائي يدرك تماماً أن هناك من المجرمين من يرتكب جريمته لأول مرة، أو يرتكبها بناءً على حسن نية، وقد تكون الظروف المحيطة به قوية وشديدة، بحيث إنها دفعت به دفعا لسلوك طريق الجريمة؛ لذا كان لا بد من إيجاد بعض الأسباب التي تؤدي إلى تخفيف العقوبة على المتهم.

كذلك يهدف المشرع الكويتي من ذلك - وحاله حال بقية التشريعات الجنائية في القانون المقارن - إلى تحقيق عدة أهداف ترجع بالفائدة والأمن للجماعة من جراء إعفاء من ارتكب أحد الأفعال المجرمة، فقد يكون الهدف من الإعفاء من العقوبة تسهيل كشف الجرائم الخطيرة وذات الأثر السيئ على المجتمع الكويتي إن هي تحققت، فيقوم المشرع الجنائي بوضع إجراءات من شأنها وضع طرق للرجوع عن الإجمام؛ ليشجع أحد المساهمين في هذا الفعل الإجرامي على الرجوع من درب الإجمام الشنيع، والإبلاغ عن باقي مرتكبي الجريمة، ومنهم الفاعل الأصلي والشريك.

أولاً: العذر المخفف للعقوبة في جريمة تزيف أوراق النقد وتزييف المسكوكات.

رصد المشرع الكويتي نصاً تجريمياً يخفف العقوبة على من يأخذ مسكوكات معتقداً أنها صحيحة ثم تعامل بها بعد أن علم بتزيفها، وهذا النص ورد ضمن النصوص التجريبية المندرجة تحت عنوان تزيف أوراق النقد وتزييف المسكوكات في المادة (270) من قانون الجزاء الكويتي؛ حيث ورد في متن هذا النص أنه: “كل من أخذ مسكوكات مزيفة معتقداً أنها صحيحة، ثم تعامل بها بعد أن علم بتزيفها؛ يُعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة أمثال المسكوكات المتعامل بها، على ألا تقل الغرامة بأي حال عن سبعمائة وخمسين فلساً.”

تفترض هذه الجريمة أن يتلقى الجاني في التعامل قطعة مزيفة أو أكثر، ثم يعلم بعد ذلك بعيبها، فيسعى إلى التخلص منها باستعمالها، فهو مسئول عن تعامله بها بعد أن وقف على زيفها. وفعل الجاني على هذه الصورة ليس إلا ترويحاً؛ مما يدخله في حكم المادتين (268) و(269) من قانون الجزاء الكويتي، ولكن المشرع قصد إلى إخراج هذه الحالة من حكم المادتين المذكورتين بنص خاص؛ لما لاحظته من الشعور الطبيعي الذي يسوق الإنسان ليدفع عن نفسه سوءاً حل به، فالمتعامل في هذه الصورة لا يريد أن يقع غيره في أكثر من تلك الخدعة التي كان هو ضحيتها من قبل، ويعوض لنفسه خسارة فوجئ بنزولها.

وَجديرٌ بالذكر أنه يتعين أن يكون الجاني حسن النية وقت قبوله العملة المزيفة، وهذا العنصر ذو طبيعة نفسية؛ إذ هو ((حسن النية)) وقت تلقي العملة غير الصحيحة، وتعبير تلقي العملة أو قبولها يُعني بذلك كل فعل أدى إلى اكتساب الحيازة، ويصدق ذلك من اكتساب الحيازة بسبب غير مشروع، كما لو تسلم النقود كثمن لمبيع، أو على سبيل التبرع، كما يصدق على من اكتسبها بسبب غير مشروع، كما لو كان قد سرقها أو حصل عليها احتيالياً، وعلى ذلك يكفي توافر حسن النية لحظة اكتساب الحيازة، فلا يحول دون توافر العذر أن المتهم قد ساءت نيته بعد ذلك ولو ببرهة يسيرة، ويعني بحسن النية اعتقاد المتهم صحة العملة. ويناقض القول بحسن نيته أن يرد إليه شك ولو يسير حول ذلك.

أما إن كان الجاني قد اعتقد بأن العملة ربما تكون مزيفة، إلا أنه قبل هذا الاحتمال واضعاً في ذهنه أنه سوف يُرَوِّجها بدوره بين الجمهور، فإن القصد الاحتمالي يكون متوافراً لديه في هذه الحالة، ويتعين على ذلك معاقبته عن جرمته حيازة عملة مزيفة وترويحها، وكفي أن يكون حسن النية معاصراً لواقعة استلامه العملة المزيفة، فلا عبرة بما إذا ساءت نيته بعد ذلك، ويقع على المتهم عبء إثبات حسن نيته، فإن عجز عن هذا الإثبات يتعين

مسألتها وفقاً للقواعد العامة في جرائم التزيف، وإذا ثار الشك بين حسن النية أو سوء النية؛ تعين تفسيره لصالح المتهم، ويتحقق الركن المادي للجريمة بالتعامل بالعملة المزيفة بعد علمه بعيبها، أي بوضعها في التداول مع العلم بزيفها.

وأما بالنسبة للقصد الجنائي، فهو علم الجاني وقت وضع العملة للتداول بأنها مزيفة، أي معيبة، وإنما يلزم كذلك عند قبولها من الغير أن يكون الجاني قد أخذها على أنها صحيحة.

وأثر هذا التخفيف أن تصبح العقوبة هي غرامة لا تجاوز خمسة أمثال المسكوكات المتعامل بها، على ألا تقل الغرامة بأي حال عن سبعمائة وخمسين فلساً، وتوقع عقوبة المصادرة الوجوبية، وتصبح الجريمة جنحة، ولا شروع في هذه الجريمة.

ثانياً: العذر المعفي من العقاب في جريمة تزيف أوراق النقد وتزيف المسكوكات.

بينت المادة (267) من قانون الجزاء الكويتي أن: "الأشخاص المرتكبون للجنايات المتعلقة بتقليد أو تزوير أوراق النقد المذكورة في المواد السابقة؛ يعفون من العقوبة إذا أخبروا السلطات المختصة بهذه الجنايات قبل تمامها، أو قبل الشروع في البحث عنهم، أو إذا سهلوا القبض على باقي المرتكبين لهذه الجنايات، ولو بعد الشروع في البحث المذكور."

كذلك أيضاً نصّت المادة (273) من قانون الجزاء الكويتي أن: "الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المواد (268، 269، 271) يعفون من العقوبة إذا أخبروا السلطات بهذه الجرائم قبل تمامها، أو قبل الشروع في البحث عنهم، أو إذا سهلوا القبض على باقي المرتكبين لهذه الجنايات، ولو بعد الشروع في البحث المذكور."

وعلى ذلك لا يستفيد الجاني من سبب الإغفاء إذا لم يبادر بإخبار السلطات عن الجريمة ومركبيها، أي لم يخبر بأسماء شركائه أجمعين، بل أخفى عند التبليغ شريكاً أو أكثر، فالإخبار على هذه الصورة يكون ناقصاً ينطوي على نوع من الغش والخداع، كما لا يستفيد منه الجاني الذي يبادر بالإخبار قبل استعمال العملة، ولكن بعد أن بدأت السلطات في اتخاذ إجراءات التحقيق.

وفي هذا الصدد، قضت محكمة التمييز الكويتية بأن:

"ما ورد بنص المادة (267) - (273) من قانون الجزاء أن الأشخاص المرتكبين للجنايات المتعلقة بتقليد أو تزوير أوراق النقد وتزيف المسكوكات المذكورة في المواد (263) إلى (265)، والمواد (268) و(269) و(271) يعفون من العقوبة إذا أخبروا السلطات المختصة بهذه الجنايات قبل تمامها، أو قبل الشروع في البحث عنهم، أو إذا سهلوا القبض على باقي المرتكبين لهذه الجنايات، ولو بعد الشروع في البحث المذكور، وقد قصد المشرع من وضع هاتين المادتين - اللتين تتضمنان أحد الأعدار القانونية المعفية من العقاب، والتي تسمى مواع العقب - منع ارتكاب هذه الجرائم مقابلاً للخدمة التي يقدمها للمجتمع بالكشف عن الجريمة، أو تسهيل ضبط المساهمين الآخرين فيها، وتشجيع الجاني فيها على العود عن المضي في هذه الجرائم، وعلى إقضاء أمرها إلى رجال السلطة المختصة في الوقت المناسب؛ حتى يتسنى لهم الوقوف على الجريمة وآثارها ومركبيها، ومنع النتائج الخطيرة التي تترتب عليها."

هذا وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها :

-توسع المشرع الكويتي في أفعال الركن المادي لجرائم تزيف أوراق النقد وتزيف المسكوكات، ولم يكتف بتجريم أفعال التزيف أو التزوير أو التقليد المنصب على عملة دولة الكويت، سواء كانت عملات معدنية أو ورقية، بل جرّم أيضاً تلك الأفعال المنصبة على العملة الأجنبية المسموح بتداولها في دولة الكويت.

-أعطى المشرع الكويتي الفرصة لتوقي العقاب لكل من يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد (263) إلى (273) من قانون الجزاء الكويتي، بأن يتراجع عن فعله لكي يُعفى عنه، إن قام بإبلاغ السلطات المختصة بهذه الجرائم، أو إذا سهل القبض على باقي مرتكبي هذه الجنايات.

كما أوصى الباحث بعدة توصيات منها :

1-يوصي المشرع الكويتي بالتشديد في العقوبة على كل من يُقلد أو يزور ورقة النقد، وبالإضافة إلى ذلك من يقلد أو يزور أو يُزيف المسكوكات، ويرجع السبب في ذلك إلى كثرتها وانتشارها في الأونة الأخيرة في المجتمع؛ وذلك حتى يتم ردع كل من سُؤل له نفسه ارتكاب هذه الجريمة.

2-لم يجرم المشرع الكويتي الأفعال المترتبة على تزيف أو تقليد أو تزوير العملات التذكارية التي تصدر عن البنك المركزي الكويتي، وعلى ذلك أوصى الباحث المشرع بأن يتصدى لهذا الموضوع، ويوضح لنا النصوص التجريبية للعملة الأثرية، وتطبيق العقوبة الخاصة على كل من يُقلدها أو يزورها أو يُزيفها.

3-ورد بنص المادة (270) من قانون الجزاء الكويتي أن: "كل من أخذ مسكوكات مزيفة معتقداً أنها صحيحة، ثم تعامل بها بعد أن علم بتزيفها؛ يُعاقب بغرامة..."; حيث إن الشارع جعل هذا النص عذراً مخففاً على كل

شخص وقع فيه، ولم يذكر مثبلاً لهذا النص في الأوراق النقدية، وإنما فقط في المسكوكات، فيجب على المشرع أن يعيد النظر في هذا الموضوع، ويتم إضافة هذا النص في الجرائم المتعلقة بأوراق النقد.

